

التنظيم القانوني لمنازعات الاستثمار الأجنبي في السودان خلال
الفترة (2013-2022)

اسم الطالب : سيدي محمد إدريس أبو سعيد

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

المشرف : د. عمر محمد علي

كلية الدراسات العليا
جامعة البحر الاحمر، السودان
يوليو 2024

المستخلص

تناول هذا البحث التنظيم القانوني لفض منازعات الاستثمار الاجنبي معالجا القصور . ويجاد وسائل او طرق تجلب المستثمر الاجنبي وتكون اكثر عدالة ومرونة وجاذبية لان مشاكل منازعات الاستثمار الاجنبي في السودان وتعدد أساليبها. وذلك مشاكل الاستثمار لازل تعاني الكثير بسبب غموض بعض أحكامه وعدم ضبط الكثير من قواعده . و يعد من موضوعات الساعة التي تثير صعوبات قانونية ليس لها حلول موحدة أو مستقرة في التشريعات الوطنية والدولية . واتبع الباحث المنهج التحليلي والوصفي من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في شان التنظيم القانوني لمنازعات الاستثمار الاجنبي .ومن اهم النتائج التي اليها هذا البحث عدم ثبات التشريعات الوطنية الخاصة بالاستثمار ، يؤدي ذلك ألي هروب المستثمرين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم في السودان ، و لم يتضمن قانون الاستثمار الاتحادي في السودان وسائل محددة وواجبة الاتباع عند نشؤ نزاع استثمائي طرف اجنبي . ومن اهم التوصيات التي خرج بها البحث على الدولة الاهتمام بقوانين تشجيع الاستثمار واستحداثها بما يتلائم مع مناخ استثماري جذاب ، و تعديل قانون الاستثمار في السودان ليكون اكثر عدالة ومرونة ويلبي طموحات المستثمر الاجنبي ، وتحديد وسائل فض نزاعات الاستثمار خاصة اذا كان هناك طرف اجنبي منها كا (التحكيم والتسوية) كغير طرف قضائي . علي المشرع السوداني عند سن قانون الاستثمار يجب عليا استصحاب الجهات ذات الصلة المسؤولة بالمتحصلات النقدية في الدولة . لتحديد الكيفية التي تتحصل بها الرسوم النقدية مثل الضرائب والجمارك وغيرها . وسن قانون استثماري اتحادي يطبق في جميع ولايات السودان

Abstract

This research dealt with the legal regulation to resolve foreign investment disputes addressing deficits and finding means or ways to attract the foreign investor and to be fair enough, more flexible and attractive, as problems of foreign investment disputes in Sudan and the multiplicity of its methods. These investment problems still lack a lot as a result of unclarity and lack of controlling of its rules. It is one of the current issues that indicates legal difficulties have no unified or fixed solutions in national and international legislation. The researcher adopted the analytical and descriptive method by analyzing the legal texts mentioned in the legal regulations for foreign investment disputes. Some of the important results of this research are the instability of national legislation for investment and this leads to the flight of foreign investors and preventing them from investing their capital in Sudan, and the federal investment law in Sudan does not include specific means and due to follow an investment conflict arises a foreign party. Moreover, some of the important recommendations that the research came about are the consideration of laws to encourage investment and create it in a manner that is in connection with an appealing investment climate. and amending the investment law to be fair enough. flexible and meets the demands of the foreign investor, and identifying means resolving investment disputes, especially in case of a foreign party. including (arbitration and settlements) as a non judicial party. The Sudanese legislator, at the enactment of investment law, should accompany the relevant authorities responsible for the monetary proceeds in the State. The methods through which the fees are collected such as taxes and customs and others

and the enactment of a federal investment law to be applied in all states of Sudan .

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
أ	الآيه
ب	الإقرار
ج	الإهداء
د	الشكر والعرفان
هـ	المستخلص
و	Abstract
ز	فهرس المحتويات
ط	فهرس المصادر والمراجع
المقدمه	
1	المقدمه
2	الاهمية
2	الاهداف
3	المشكلة
4	المنهجية
4	حدود البحث
4	الحدود الزمانية
4	الحدود المكانية
4	الدراسات السابقة
8	هيكل الدراسة
محتوى البحث	
الفصل الاول - مفهوم الاستثمار الاجنبي والتطور التشريعي لقانون الاستثمار وعقود الاستثمار	

10	المبحث الأول : مفهوم الاستثمار
74	المبحث الثاني : التطور التشريعي لقانون الاستثمار وماهي عقود الاستثمار
الفصل الثاني : الضمانات والمزايا المنظمة للاستثمار الاجنبي و التنظيم في السودان	
82	المبحث الأول : الضمانات والمزايا الممنوحة للمستثمر الاجنبي
117	المبحث الثاني : التنظيم الاداري والقانوني للاستثمار
الفصل الثالث : منازعات الاستثمار الاجنبي والقانون الواجب تطبيقه على عقود الاستثمار الاجنبي	
139	المبحث الأول : مفهوم المنازعات الاستثمار ومخاطرة
162	المبحث الثاني : القانون الواجب تطبيقه على عقود الاستثمار الاجنبي
الفصل الرابع : الضمانات للاستثمار الاجنبي وحماية المستثمر الاجنبي بالطرق القضائية	
186	المبحث الأول : ضمانات الاستثمار الاجنبي في المواثيق الدولية
222	المبحث الثاني : حماية المستثمر الاجنبي بالطرق القضائية
الفصل الخامس : الوسائل البديلة لفض المنازعات	
253	المبحث الأول : التحكيم والتنظيم الاجرائي له
276	المبحث الثاني : والتوفيق والوساطة والصلح
301	الخاتمة
302	النتائج
303	التوصيات
المصادر والمراجع	
304	المصادر : القران الكريم
304	المراجع

أولاً: النتائج :

- 1- عدم ثبات التشريعات الوطنية الخاصة بالاستثمار يؤدي ألي هروب المستثمرين الأجانب استثمار رؤوس أموالهم في السودان .
- 2- تضارب الاختصاصات بين الوزارات وعدم الاستقرار السياسي والامني ، تدهور سعر صرف الجنية السوداني وضعف البنيات التحتية من ابرز المعوقات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية بالبلاد .
- 3- موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية واطافة لذلك التعديلات الاجابية على قوانين الاستثمار كلها تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الاجنبية بالبلاد .
- 4- ان لجو المستثمر الاجنبي في حسم منازعاته مع الدولة المضيفة للاستثمار الى القضاء الدولي ممثلا في دور محكمة الاستثمار العربية يثير هو بدوره بعض الصعوبات وذلك نظرا لان اختصاصها يقتصر على المنازعات بين الدول العربية ومستثمري الدول العربية الاخرى ، وبذلك لا تسطيع تسوية المنازعات الي تثور بين المستثمر الاجنبي والدولة العربية ، وهو تقريبا نفس الامر بالنسبة لبقية المحاكم الدولية فالنسبة لمحكمة العدل الدولية تبين لنا تعذر لجوء المستثمر لها الا اذا قامت دولته بتبني قضيته استنادا لمبدأ الحماية الدبلوماسية ، اما النسبة لمحكمة التحكيم الدائمة فانه يشترط للجوء المستثمر اليها ان تكون كل من الدولة لتي يحمل جنسيتها والدولة المضيفة للاستثمار طرفا في اتفاقية تأسيسها .

ثانياً : التوصيات:

- 1- اهتمام الدولة بقوانين تشجيع الاستثمار واستحداثها بما يتلائم مع مناخ استثماري جذاب .
- 2- علي المشرع السوداني عند سن قانون الاستثمار يجب عليه مراعاة الجهات ذات الصلة المسؤولة بالمتحصلات النقدية في الدولة . بتحديد الكيفية التي تحصل بها المتحصلات النقدية مثل الضرائب والجمارك وغيرها . وسن قانون استثمار اتحادي يطبق على جميع ولايات في السودان .
- 3- اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية والتي تشكل حافزا قويا للمستثمرين و تخفيض العوامل التي تؤثر سلبا على الاستثمار في البلاد.
- 4- ضرورة توسيع اختصاص محكمة الاستثمار العربية باعتبارها محكمة دولية مختصة في تسوية منازعات الاستثمار من خلال توسيع صلاحياتها بحيث تستطيع النظر في كافة المنازعات الاستثمارية التي يكون احد اطرافها اجنيا، وبصرف النظر ما ذا كان مستثمرا خاصا او دولة او احدى مؤسساتها وبصرف النظر عن جنسيته ، وبذلك تستطيع هذه المحكمة تسوية جميع المنازعات التي تنور بين المستثمر الاجنبي والدولة العربية وهو نفس الامر الذي تحتاجه بقيت المحاكم الاخرى (محكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائم).